ECONOMIC REFORM TEAM - YEMEN
فريق الاصلاحات الاقتصاديه - اليمن

بيان صادر عن فريق الإصلاحات الاقتصادية (القطاع الخاص اليمني)

الإثنين 21 نوفمبر 2022

يمثل القطاع الخاص في السلم والحرب والأزمات شريان حياة لملايين اليمنيين، وخلال سنوات الحرب استمر نشاطه الدؤوب في تقديم السلع والخدمات رغم التحديات التي خلفتها الحرب، وكذلك من خلال مبادراته الاغاثية والإنسانية والتي مثلت أحد النقاط المضيئة في سجل الحرب التي أكلت الأخضر واليابس، ناهيك عن استمراره في تشغيل الملايين من الأيدي العاملة وما يمثله ذلك من أهمية اقتصادية وانسانية لمئات الالاف من الاسر اليمنية.

وكبقية الشرائح المجتمعية فإن القطاع الخاص نال نصيبه من المعاناة التي يواجهها الشعب اليمني. وبالإضافة إلى ما يعانيه القطاع الخاص يوميا من تدهور العملة الوطنية الريال وصعوبة نقل البضائع والسلع فإنه يتعرض لمختلف أشكال الرسوم والجبايات غير القانونية ناهيك عن الانتهاكات المتمثلة بالتضييق على العاملين فيه والحد من حركة تنقلهم وممارسة أنواع متعددة من الابتزاز والتضييق.

إننا في فريق الإصلاحات الاقتصادية (القطاع الخاص اليمني) نؤكد أن السلام العادل والشامل يمثل مطلبا ملحا لكل اليمنيين وطريقا وحيدا لإنهاء معاناة الشعب اليمني ورفع الظلم عنه وندعوا كافة القوى الوطنية للعمل لتحقيق ذلك بشتى الطرق الممكنة والحيلولة دون مزيد من المعاناة.

مثلت الهدنة خلال الأشهر السابقة فرصة لإحياء الأمل بإنهاء الحرب وعودة السلام وتطبيع الأوضاع وانعكست تلك الخطوات بصورة ايجابية على الوضع الاقتصادي المتمثل في الاستقرار النسبي للعملة ومستوى الاسعار في الأسواق الا ان تعثر المفاوضات والتصعيد الحاصل في البلد ينذر بتداعيات كارثية على الوضع الاقتصادي والإنساني الأمر الذي سينعكس بصورة مباشرة إلى حياة المجتمع وسيدفع ثمن ذلك المواطن اليمني البسيط.

وفي هذا الصدد فإننا نؤكد على العديد من المطالب الضرورية والملحة

- سرعة فتح جميع المطارات والموانئ اليمنية أمام الملاحة الجوية والبحرية من أجل سهولة انتقال المواطنين من والى اليمن باعتبار ذلك حق أساسي للمواطن اليمني كفله الدستور والقوانين المحلية والتشريعات والمواثيق الدولية، وأحد العوامل المهمة لتحسين الوضع الاقتصادي والانساني في اليمن.

- رفع كافة القيود المفروضة على نقل البضائع والسلع إلى اليمن وإلغاء قوائم السلع المحظورة من دخول البلاد وإتباع الإجراءات المنظمة لاستيراد السلع والمتبعة قبل الحرب الراهنة.

- سرعة فتح الطرق الرئيسية بين المدن والسماح للمدنيين بالتنقل وتسهيل عملية نقل السلع والبضائع بين كافة المدن دون عوائق باعتبار ذلك حق ومطلب إنساني تستدعيه الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعانيها المواطنين.
- إلغاء كافة الجبايات والرسوم غير القانونية التي يتم فرضها على السلع والبضائع أثناء عملية النقل داخل المدن وبين المحافظات المختلفة والاكتفاء بالرسوم القانونية المنصوص عليها في القوانين النافذة.
- توحيد السياسة النقدية ووضع الآليات والوسائل المناسبة للحفاظ على العملة المحلية من الانهيار وتخفيف حدة التداعيات الكارثية للتضخم والامتناع التام عن طباعة أوراق نقدية جديدة او الانفاق من مصادر تضخمية.
- حشد الموارد السيادية وتنميتها لتعزيز احتياطيات البلاد من العملة الصعبة نظرا لما تمثله من أهمية بالغة للحفاظ على العملة وتمويل استيراد السلع الأساسية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنموي.
- وقف كل الممارسات غير القانونية تجاه أفراد القطاع الخاص والعاملين في مؤسساته باعتبارهم يقومون بدور وطني وانساني في ظل ظروف الحرب، ونطالب بمساعدتهم في مهامهم الرئيسية والمتمثلة في الاستمرار بتقديم السلع والخدمات للتخفيف من الآثار السلبية للحرب على الوضع الانساني.
- نؤكد على تجنيب القطاع الخاص الصراع وعدم الزج به في أي نوع من الصراعات لاسيما وأنه يسعى جاهدا للاستمرار في تقديم السلع والخدمات لكافة المواطنين في أصعب الظروف ويتواجد في كافة المناطق ويتعامل مع كافة الشرائح المجتمعية.
- ندعو الاطراف اليمنية إلى تغليب المصلحة الوطنية والجنوح للسلام من خلال خطوات جادة وعملية تبنى على الحوار والشراكة والوصول إلى أهداف تخدم المجتمع وتنهي معاناته المستمرة جراء الحرب
- نحمل الاطراف الاقليمية والدولية وكذلك مبعوث الامين العام للأمم المتحدة إلى اليمن والمبعوثين الدوليين الآخرين مسئولية التراخي في دعم خطوات جادة نحو السلام ونطالبهم بمزيد من الأدوار الفاعلة في هذا الجانب استجابة للحاجة الانسانية بالدرجة الاولى وحفاظا على ما تبقى من نشاط اقتصادي واستثماري في البلد.

فريق الاصلاحات الاقتصادية مبادرة طوعية يتألف من نخبة من القطاع الخاص بالإضافة الى خبراء اقتصاديين وذلك بهدف تمكين القطاع الخاص من الاسهام بشكل موحد وفعال في صناعة القرار والمشاركة في وضع الرؤى والاستراتيجيات والسياسات لتعزيز الاصلاحات الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي في اليمن، وذلك من خلال تعبئة الطاقات الفردية في مختلف القطاعات في مختلف المناطق اليمنية.

economicmedia@gmail.com
economicmedia